



الجمعة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠  
بيان صحفي - للنشر الفوري

## تجديد "الإقتصادات الإجتماعية" في المنطقة العربية ورشة عمل حول سبل تحرير طاقات التعاونيات العربية في مجال "العمل اللائق"

بيروت (أخبار م ع د) - إنّ التعاونيات، وهي توظّف أكثر من مئة مليون عامل في العالم، قد تشكل قوة داعمة للإستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية، إلا أنّ الدول العربية لا تعول عليها بالشكل الكافي. وذلك حسب ممثلي الحكومات ومنظمات العمّال وأصحاب العمل والتعاونيات الوافدين من ستة بلدان عربية في بيروت، لبنان من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وضمت ورشة العمل شبه الإقليمية التي نظّمها المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية ممثلين من العراق والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا واليمن في إطار السعي إلى تحرير طاقات التعاونيات العربية في مجال "العمل اللائق".

وعبر التاريخ غالبًا ما كانت التعاونيات في المنطقة تشهد توجيه الدولة لأعمالها وهيمنة الرجال عليها واستضعافًا لدورها بسبب القيود التنظيمية والتشريعية القديمة المفروضة عليها. لكن ساهمت الإنجازات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان والإمارات العربية المتحدة في تعزيز الآمال بقدرة التعاونيات على المساهمة في إخراج قسم مما يقارب ١٤٠ مليون شخص عربي من دوامة الفقر.

ومن ناحية أخرى تُعتبر التعاونيات مشاريع مستقلة ذات الملكية المشتركة والإدارة الديمقراطية وهي تُعنى بتأمين الحاجات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وبالتالي تمّ إدراجها في برنامج صندوق المعافاة اللبناني التابع لمنظمة العمل الدولية والهادف إلى دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في المناطق اللبنانية الجنوبية المتضررة غداة حرب العام ٢٠٠٦.

وبحسب رئيسة تعاونية بلدة دير قانون السيدة دعد اسماعيل: "ساهمت التعاونيات في استحداث فرص عمل للنساء في جنوب لبنان، ما ساعد في تحسين معايير عيشهن. كما بادرت التعاونيات إلى تعزيز الروابط الإجتماعية داخل المجتمع وتوسيع الشبكات الإجتماعية باتجاه القرى المجاورة إلى جانب تحسين نوعية المنتجات وإعادة تنشيط اقتصاداتنا المحلية".

وفي وقت سابق من هذا العام كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة رائدة في تحضير مشروع قانون خاص بالتعاونيات ومنقطع النظير في المنطقة استنادًا إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ بشأن تعزيز دور التعاونيات.

أمّا مدير عام الإدارة العامة للتعاونيات في وزارة العمل في السلطة الفلسطينية السيد غازي سلامة أبو ضاهر فقد اعتبر من جهته أنّه: "مع توفير الدعم الفني من قبل منظمة العمل الدولية، وبالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، تمكّننا من إنهاء صياغة قانون جديد للتعاونيات وهو الآن في

مرحلة التصديق الأخيرة. كما أدرجنا في خطة الإستخدام الوطنية استراتيجية على مدى ثلاثة سنوات ترمي إلى تجديد التعاونيات."

وبعد أن أحيط المشاركون علماً بأوضاع التعاونيات في المنطقة وفي العالم، توصلوا نهار الجمعة (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر) بعد ورشة عمل دامت أربعة أيام إلى وضع تصميم لخطة عمل لتنمية التعاونيات سعياً إلى استحداث فرص العمل وإصلاح التشريعات والأطر التنظيمية.

وفي هذا الإطار تحظى الخطة بدعم منظمة العمل الدولية وتهدف إلى تجديد حركة التعاونيات العربية من خلال تبادل المعارف وتعزيز القدرات وبناء المؤسسات بالإضافة إلى ادماج نوع الجنس وزيادة الإنتاج إلى جانب تحسين تقنيات التسويق وضمان الدعم الفني للإصلاح القانوني.

من جهة أخرى اعتبرت مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية السيدة ندى الناشف أن: "التعاونيات مصدراً مهماً لاستحداث فرص العمل وتعزيز العمل اللائق بيد أنه مصدر لا تتم الاستفادة منه في هذه المنطقة من العالم. ومن خلال ورشة العمل هذه تمكن الشركاء الاجتماعيون من التوصل إلى إجماع حول امكانيات المضي قدماً في عملية تجديد الإقتصادات الإجتماعية."

إلى جانب ذلك أعلنت الجمعية العامة في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات ما يسלט الضوء على مساهمة التعاونيات في التنمية المستدامة. وخلال اعتماد القرار ١٣٦/٦٤ أشارت الجمعية العامة إلى مساهمة التعاونيات في الحد من الفقر واستحداث فرص العمل وتحقيق الاندماج الإجتماعي.

\*\*\*

**للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:**

فرح دخل الله، مسؤولة الاعلام الاقليمي

منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية

هاتف: 961-1-752400 (مقسم 117)

جوال: 961-71-505958

[dakhlallah@ilo.org](mailto:dakhlallah@ilo.org)